

المقارنة بمصر في مصلحة قيس سعيد

تتحكم بالقطاع إلى جادة الصواب بدل الاستمرار في خدمة إسرائيل. انتصر صوت العقل في مصر. يؤكد ذلك التقدم الذي تحقق في كل المجالات منذ العام 2013. ليس سراً أن مصر لقيت في تلك الحقبة من تاريخها الحديث دعماً خليجياً واضحاً وفورياً من المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة ودولة الكويت من أجل تجاوز عهد الإخوان الذي كانت تراهن عليه إيران وتركيا في الوقت ذاته. وقفت مصر على رجليها واستعادت عافيتها. مصر القوية ضرورة عربية، خصوصاً عندما تتعد عن الشعارات والكلام الكبير الفارغ من أي مضمون الذي أخذها إلى هزيمة 1967.

سيكون على تونس السير على خطى مصر. سيتوقف الكثير على قدرة مؤسسات الدولة العميقة على الذهاب إلى النهاية في عملية تستهدف إعادة "ثورة الياسمين" التي أطاحت بزين العابدين بن علي إلى المبادئ التي انطلقت منها.

تونس تمر حالياً في مرحلة انتقالية في غاية الأهمية وسيظهر في ضوء هذه المرحلة ما إذا كانت قادرة على استعادة استقرارها الداخلي من جهة ومعالجة الأزمات التي تعاني منها من جهة أخرى

المؤسف منذ رحيل بن علي أن تونس فقدت الكثير. فقدت الاستقرار والنمو الاقتصادي قبل أي شيء آخر. لم تعد المدن التونسية مدناً نظيفة. سادت الفوضى في كل بقعة تونسية. أكثر من ذلك، تدهور الاقتصاد وزاد الفقر. هذا الفقر لا يدفع سوى إلى الإرهاب. هذا ما لا تدركه حركة مثل النهضة ومخيلاتها.

تحتاج تونس إلى استعادة الجانب المضيء في ماضيها. الأكيد أن حركة النهضة لم تستطع في أي وقت تقديم أي إيجابيات إلى تونس. حصرتها في كيفية الاستحواذ على السلطة بطرق خبيثة. الأكيد أنها فوجئت بقيس سعيد وتصميمه على أخذ المبادرة ووضع حد للفوضى التي أرادت حكومة هشام المشيشي نشرها كي يتمكن راشد الغنوشي من لعب دور الحكم بين رئيس الجمهورية في صراع مستمر مع رئيس الحكومة.

تستحق تونس مستقبلاً أفضل. كان الحبيب بورقيبة زعيماً رائداً على كل صعيد. لو استمع إليه الضابط الرديفي جمال عبدالناصر، وكان وفر على مصر وعلى العرب الآخرين الكثير. وضع بورقيبة الأسس التي جعلت من تونس دولة متقدمة في المنطقة. ما يحصل حالياً إعادة اعتبار إلى بورقيبة. يقوم بعملية رد الاعتبار هذه التونسيون الذين أدركوا أخيراً معنى فقدان الاستقرار والدولة القوية وحقوق المرأة ورفع مستوى التعليم...

نعم، إن مصر مثال يمكن أن نتقدي به تونس بعيداً عن عقد الإسلاميين الذين يعتقدون أن لديهم مشروعا حضارياً يقومونه من أجل الاستيلاء على السلطة ولا شيء آخر غير ذلك.

ما شهدته تونس كان اكتشافاً لمشروع فوضوي لا أفق له باستثناء أخذ البلد إلى المهول. في النهاية يستطيع كل تونسي أن يسأل نفسه ما الذي تستطيع النهضة تقديمه للمواطن باستثناء المزيد من الخلف؟

خير الله خير الله

إعلامي لبناني

تبدو حملات التضامن مع حركة النهضة في تونس، وهي حملات باشرتها أحزاب إسلامية في مختلف أنحاء المنطقة، بمثابة تأكيد لواقع فرض نفسه. يتمثل هذا الواقع في أن مبادرة الرئيس قيس سعيد، التي قلبت الطاولة على الإسلاميين والانتهازيين كانت في مكانها. من يشارك في مثل هذا النوع من الحملات يرفض أخذ علم بالأرقام التي تشير إلى انهيار تونس على كل المستويات وتراجع كبير للاقتصاد ومستوى المعيشة لدى المواطن العادي.

تعتقد هذه الأحزاب الإسلامية التي تربت في كنف الإخوان المسلمين أن الشعارات تطعم خبزاً وأن الناس تستطيع الاكتفاء بالكلام عن مستقبل أفضل من دون أن تفعل شيئاً من أجل ذلك. هذه ليست مدرسة الإخوان السنة وحدهم، بل هي مدرسة ميليشيات شيعية أيضاً مثل "حزب الله" في لبنان. يعتقد الحزب أن صواريخه ستأتي بالدواء والوقود للمواطن اللبناني وسترفع من مستوى المدارس والجامعات وستوفر وظيفة وطعاماً لكل خريج جامعة.

ليس قيس سعيد من تحرك في وجه النهضة. كان الرئيس التونسي رأس الحربة في هذا التحرك. من تحرك هو الدولة العميقة في تونس بأجهزتها ومؤسساتها والمجتمع المدني في الوقت ذاته. ما تبين، أقله إلى الآن، أن النهضة لم تستطع استنهاض الشارع التونسي وتأييده على الإجراءات التي اتخذها الرئيس التونسي المنتخب باكثريّة شعبية تفوق في نسبتها السبعين في المئة.

تمرّ تونس حالياً في مرحلة انتقالية في غاية الأهمية. سيظهر في ضوء هذه المرحلة ما إذا كانت تونس قادرة على استعادة استقرارها الداخلي من جهة ومعالجة الأزمات التي تعاني منها من جهة أخرى. في مقدم هذه الأزمات الاقتصاد وجائحة كوفيد - 19 التي كشفت هشاشتها حكومة هشام المشيشي وعدم جديتها. كشفت الجائحة التي فتكت بتونس والتونسيين أن المشيشي لم يكن سوى أداة استخدمتها النهضة من أجل شل نشاط رئيس الجمهورية ومؤسسات الدولة.

كان لافتاً في الحملة التي يشنها تنظيم الإخوان المسلمين بفرعه المختلفة المقارنة بين ما حصل في تونس في 25 تموز - يوليو 2021 وبين ما حصل في مصر في 30 حزيران - يونيو 2013. تلعب مثل هذه المقارنة بمصر في مصلحة قيس سعيد وليس ضدّه. يحاول الرئيس التونسي إقناع تونس. دفعه الشعب التونسي، باكثريّة كبيرة، إلى ذلك. دفعه أيضاً الجيش التونسي والمؤسسة الأمنية التي تعرف تماماً ما هو على المحك وما ستؤدي إليه الفوضى التونسية. لعل أفضل تعبير عن هذه الفوضى مشاهد في مجلس النواب اعتدى فيها نواب من النهضة على نساء تجرّان على قول الحقيقة في جلسات البرلمان. ليس لدى مصر ما تتخجل منه إطلاقاً. ما حدث في ثلاثين حزيران - يونيو كان ثورة شعبية حقيقية حرّرت مصر من نير الإخوان المسلمين وتخلّصهم. هناك من لا يريد أن يرى أن ليس المصري وحده الذي تحرك لإسقاط حكم الإخوان الأسود الذي وضع في الواجهة الراحل محمد يليق بمصر والمصريين.

ما حدث في مصر كان إنقاذاً لها بعدما صارت محكومة من قطاع غزة. نعم، في عهد محمد مرسي والإخوان، صارت مصر تابعة لغزة و"حماس" بدل أن تكون مصر هي التي تتحكم بغزة وتعيد المجموعة التي



السودان في حاجة إلى ضبط سياساته الانتقالية

لوقف تغول قوى الحرية والتغيير كي تنجو الدولة من فخ الجاذبات السياسية الراهنة.

وتتحاشى الانزلاق إلى دوامة من الفوضى الأمنية وتوقف زيف الاقتصاد، فكل ما تحقق من إنجازات على أصعدة السياسة والأمن والاقتصاد يظل مرهوناً بقدرة تحالف الحرية والتغيير على التفاهم مع القوى الأخرى لأجل العبور من عنق الزجاجة.

يأتي جزء من أزمة السودان من ضيق الخيارات المتاحة للتغيير، والتي تكاد تنحصر في شقين أساسيين ومتناقضين وفقاً للمعطيات المتداولة بين النخبة السياسية.

الأول التسريع بإجراء انتخابات رئاسية وتشريعية والعمل على إنهاء المرحلة الانتقالية بصرف النظر عن الجاهزية السياسية، وهي مسألة تقف في وجهها مجموعة مصدات، أبرزها ضرورة استكمال الفترة الانتقالية حسب مقررات الوثيقة الدستورية المعلنّة، فلا يزال أمامها من الوقت على الأقل نحو عامين.

من المهمّ التوصل إلى توافق عام يفسح المجال لتخطي هذا المربع، الأمر الذي لا تتوافر له الأجواء والرغبة والإرادة، وبات الطريق لهذا الخيار مغلوماً بعد أن نجحت بعض القوى التي تشارك في مكونات السلطة في الحصول على مكاسب لم تحلم بها.

يتمثل الخيار الثاني في القيام بانقلاب عسكري واتخاذ إجراءات استثنائية توقف ما يمكن وصفه بـ"الفوضى السياسية"، غير أنها تفتح الباب إلى دكتاتورية جديدة من الصعب أن يقبلها المجتمع الدولي، والشعب السوداني الذي قدم تضحيات للتخلص من حكم البشير، وتضع الجيش في مواجهة عواصف لا أحد يضمن عواقبها. أبدت المؤسسة العسكرية غضبها مما يجري من تطورات قادت إلى المزيد من

المسلحة، ويمكن أن تدخل عليها تعديلات ثالثة ورابعة في حال استكمال عقد بناء السلام الشامل مع حركات أخرى.

مع أن أزمات البلاد الاقتصادية والاجتماعية كبيرة، غير أن أزمة السياسة أعمق لأنها تتحكم في مفاصل أمور مصيرية، وعدم تحركها بالصورة المرغوبة يؤدي إلى استمرار الانسداد الذي لحق بجوانب عديدة في السودان وأحد أسبابه الرئيسية تعدد الآراء والمواقف وتباين التقديرات والحسابات لدى النخبة الحاكمة والمعارضة.

تظهر شريحة من السودانيّين إلى ما جرى في تونس بعين الاعتبار وترى أنها بحاجة إلى من يضبط الدفة ويمنعها من الانزلاق، فوفرة الحريات في تونس تم استغلالها بطريقة أعاق نمو تجربة رائدة في المنطقة العربية، وهو ما يخشى سودانيون من الوصول إليه، فالتجارة السياسية رائجة عندهم وتضرب في عنق تاريخهم الحديث.

تكن خصوصية تونس في وجود رئيس منتخب من الشعب مباشرة، وبرلمان يمارس صلاحياته حتى لو حادت عنها حركة النهضة الإخوانية ووظفتها بما يخدم أغراضها ومصالحها، ويستور يقيد الرئيس ويوفر حصانات لكل من الدولة والمواطنين والمجتمع المدني وكافة المؤسسات.

بينما لا يوجد في السودان رئيس أو مجلس تشريعي منتخب، وتحكم البلاد بموجب وثيقة دستورية مؤقتة قابلة للتعديل حسب مقتضيات التطورات، ومركز وهامش ولايات لكل منها حاكم شبه مستقل، ولايات بعيدة عن السيطرة الكاملة للحكومة في الخرطوم، وقد يكون مصير بعضها مفتوحاً على سيناريوهات غامضة.

عقب ما قام به الرئيس التونسي قيس سعيد لضبط الأوضاع في البلاد ووقف تغول حركة النهضة، تمنى بعض السودانيّين تكرار التجربة في بلد

محمد أبو الفضل
كاتب مصري

يعد الإفراط في الدكتاتورية خطراً حقيقياً في السودان، كذلك تمثل الجرع الزائدة من الديمقراطية خطراً داهماً، خاصة عندما تمارس على طريقة "السداد مداح"، أي بلا رابط أو ضابط أو منظومة قيمية تمنعها من الشرود ويمينا ويسارا.

عانى السودان كثيراً أيام حكم الرئيس السابق عمر البشير من سلبيات الحكم العسكري، والتصديق على الحريات، ويعاني الآن من زيادة جرعاتها للدرجة التي يصعب فيها تمرير قرار قبل ضمان الحصول على توافق صريح حوله خوفاً من تعطيله إذا رأت جهة سياسية أو أكثر عدم اقتناعها به لأسباب تتعلق بحساباتها اللخبطة.

شريحة من السودانيّين تنظر إلى ما جرى في تونس بعين الاعتبار فوفرة الحريات تم استغلالها بطريقة أعاق نمو تجربة رائدة في المنطقة العربية وهو ما يخشى سودانيون من الوصول إليه

نجحت المكونات العسكرية والمدنية في التوصل إلى صيغة بشق الإنفس لترتيب الأوضاع خلال المرحلة الانتقالية عقب سقوط نظام عمر البشير ووضعت وثيقة دستورية ثم عدلتها بما يتواءم مع تطورات اتفاق السلام مع الحركات

